

إِقَامَةُ الْحَجَّةِ

عَلَى

مَحْرَمِ الْحَمَاطَةِ فِي حَجْرٍ

مِنْ اللَّحْمَةِ الَّتِي رُبِعَتْ بِالسَّنَةِ

فَالْحَقُّ

عَبْدُ الْحَمِيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْوَلِيدِ

إفانسة المحبّة

جلى

محمد بن الحارث بن محمد

من الأئمة الأربعة بالسنة

النفحة

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى . والصلاة والسلام على عباده المرسلين
اصطفى .

أما بعد . فإن وجوب العمل بكتاب الله تعالى وسنة رسوله
صلى الله عليه وسلم معلوم بالضرورة من الشريعة الإسلامية .
تواترت به نصوص الكتاب والسنة القطعية . فذكر المحقق
على وجوب العمل بهما لا فائدة فيه . والقائمة البرهان على
لزوم اتباعهما لا تجنى ثمره من ورائه . لأنه أمر ضروري
لا يحتاج إلى تصور أو تعديل . ولا يختلج إلى بحث وتحليل
بل إن القائمة الدليل عليه تعدد تحصيل حاصل . وهو مستحسن
عند كل عاقل .

فهر إن هذا وإن كان من الظهور بمكان . ومن الواضح
بما لا يحتاج إلى بيان . تعالى عنه أهل التقليد وتجاهلوه .
وتفائلوا عنه وأعملوه . حتى صار عندهم العمل بالكتاب
والسنة ضلالا . واخذ الحكم منهما في نظرهم محالا . فجمعوا
التقليد في الأحكام الشرعية من الواجبات . والعمل بكتاب
الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من الموهبات
زاعمين أن العمل بالدليل سد باب . وإن بناء الفرع على
أصله طوي ساطع . فلهذا كان من الواجب على كل مكلف
تقليد أحد الأئمة . واتخاذ قوله في أحكام الدين دليلا
وحجة .

وغير خاف على ذى لب أن هذه الدعوى لم تصدر إلا من
أهل الجهالات . ولم ينطق بها إلا أصحاب البطالات . لأنها
مصادمة للسنة والقرآن . وما أنزل الله بها من سلطان . بل
هي عارية عن كل برهان . ففسادها بدهى غني عن
كل إيضاح وبيان . لا يمارى فيه اثنان . ولا ينتطح فيه
كباشان .

وقد استندوا فى زعمهم الباطل واعتمدوا فى دعواهم
الواهية على حجة أبطل من الدعوى وأوهى وأوهن من قولهم
المفترى وهي أن الائمة لا يمكن أن يخفى عليهم دليل من
أدلة الاحكام . ولا يجوز أن تمزب عنهم سنة من سنن النبي
عليه الصلاة والسلام .

وعليه فإذا خالفوا الحديث أو خالفه بعضهم فالواجب
تركه والعمل بما قالوه لانهم لم يخالفوه الا لدليل يقتضى
ذلك وليس يمكن أن يكون من أسباب مخالفتهم له خفاؤه
عليهم لأن ذلك مستحيل فى حقهم اذ ان السنة كلها نصب
اعينهم فهم عالمون بجليها وخفيها عامها وخاصها مطلقها
ومقيدها مجملها ومبينها ناسخها ومنسوخها وغير ذلك مما
لا يمكن لاحد أن يتف عليه بل ليس فى امكان مخلوق أن
يطلع على عشر معشار ما اطلعوا عليه او يعلم اقل القليل
ما وقفوا عليه فكيف يجوز لمدع ان يدعى = مع هذا =
انهم اخطاوا فى حكم من الاحكام الفقهية وخالفوا فيه لغير
دليل سنة من السنن النبوية انى له ذلك وهو متوقف

بالضرورة على العلم بما لهم فى الاحكام من مدارك وغيرهم
ليس باهل لغرض تلك المسالك .

فعلى هذه الحجة يعتمدون فى ان اخذ الاحكام من ادتها
واستنباط الفروع من اصولها غير جائز لاحد بعد الانتمى
بل يلزم كل من جاء بعدهم تقليد احدهم واقتفاء أثره مع
الاعتقاد الجازم بان كل قول صدر عنه فهو حق وحوالي وان
كان مغالفا للنص الصحيح لأنه لا يندفع الا لثبيل راجح
عليه كما قد علمت من تقرير مستندهم فيما زعموه .

ولما كانت هذه الحجة هي القطب الذى تدور عيه
جهالاتهم المعروفة وخرافاتهم الماثورة التى تورثها خستهم
عن سلفهم وتناقلوها على مر الاعوام والايام وجعوه
اساسا بنوا عليه ضلالتهم وشيدوا عليه صرح باطلهم
من رد السنن النبوية الصحيحة التى لا معارض لها سوى
قول الامام او قول بعض اتباعه رأيت ان يبان ما فيها
من عوار من اوكد الواجبات . والكشف عما فيها من تحويه
من المتأكدات ، والسكوت عما فيها من تزييف من أعظم الشكرات
لجمعت هذه الرسالة مبينا ان حججهم تفها من ايطل اثرها
وانها مبنية من قضايا واهيات ، مؤلفة من مقدمات قاسيات .

كما اهنئت بادلة نقليات ساطعات . وبراهين عقلية
لامعات . ان الائمة وان اطلعوا على كثير من السنن فقد خفى
عليهم كثير منها وخاب عنهم قدر غير يسير مما صح منها

ولست قصد بهيحي هذا سوى اظهار الحق ودعمر
 الباطل حتى لا يفتخر بهجتهم الداحضة ويعتمد عليها جاهل
 فلا يظن ظان اننى ارهد به طعنا في مقام الائمة الاعلى
 وتنقيها لمكانهم الاسمى فان ذلك لا يمكن ان يخطر ببال
 من يعرف مكانتهم السامية في العلم والدين ويعلم مقدار ما
 بذلوه من جهد في خدمة الشريعة الاسلامية ولكن هذا لا
 يمنع من بيان حق قد بينوه هم أنفسهم قبلنا واوضحوا لنا
 طريقه وبينوا لنا سبيله . وسميت هذه الرسالة القائمة بالحجة ،
 على علم احاطة احد من الائمة الاربعة بالسنة وانى لارجو
 ان اكون قد وفقت فيما قصدته وان يقع من المنصف موقع
 القبول ما حرره .

والله سبحانه وتعالى اسأل ان يعينني ويرزقني علم ما
 ينفعني ويقربنى اليه ويدخلني في زمرة العاملين بسنة
 رسوله صلى الله عليه وسلم الذابين عنها الشافين عنها تحريم
 الغالين وانتحال المبطلين انه سميع مجيب .

تمهيد

من ادعى ان كل قول قال به أحد الأئمة موافق للسنة فدعواه أدل دليل على جهله جهلا مركبا بالسنة وبأقوال الأئمة واسناد هذه الدعوى والاحتجاج لها باحاطة كل امام بالسنة كلها استدلال لباطل بما هو أبطل منه لأن احاطة شخص واحد بجميع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم متعذرة بل محال عادي لا يقول به ذو عقل سليم وكيف يجوز أن يدعى ذو العقل السليم من مرض الجهل دعوى مثل هذه والدلائل القاطعة ثابتة قانعة على أن صاحبها مخطيء قائل ما لا علم له به ويكفي في الدلالة على خطئه وبطلان زعمه أن تعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن مائة ألف وأربعة عشر الفا ممن روى عنه وسمع منه من الصحابة رضي الله تعالى عنهم كما سيأتي عن الحافظ أبي زرعة الرازي ولا يجادل عاقل في أن هذا العدد الذي نصر أبو زرعة على أنهم كلهم رووا السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم يستحيل عادة أن يحيط شخص واحد بجميع ما رووه من السنن سفرا وحضرا قولاً وفعلًا وتقريرًا حتى على فرض اجتماعهم في مكان واحد فكيف وقد تفرقوا في البلاد الإسلامية شرقا وغربا جنوبا وشمالا واستوطنوا المدن البعيدة من دار الهجرة كما هو معلوم في التاريخ وهكذا القول فيمن روى عنهم من التابعين وهلم جرا .

ولم تكن السنة مبنية مجموعة في عصر انصراف
والثامين حتى يكون لهذه الدعوى سبب يدعيها بل ثار
السنة محفوظة في صدور الرواة متفرقة بتصرفهم لاجلهم
يمتنوا بتدوينها وكتابتها لأمري

الاول : انهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا من دست
كما ثبت في صحيح مسلم خطبة أن تختلط بالقرآن العظيم
الثاني : سعة حفظهم وسهلا اذعانهم ولأن أكثرهم كانوا
لا يعرفون الكتابة ثم حدث في أواخر عصر الثامين تدوير
الأنار وتبويب الأخبار وذلك بعد سنة عشرين أو ثلاثين
ومائة لكن لم يكن تدوينها منظما مذهبها ولا عاما شاملا لكل
قطر شأن كل شيء في بدايته انظر أحباء المرالي
ص ٨٤ ج ١ والمقدمة للعافظ ابن حجر وتوهر الحوائك
للعافظ السيوطي .

وهذا مما يزيد ثمن احاطة أحد = كانوا من كان -
بالسنة جميعها وضحا وبهانا .

ولو كانت احاطة شخص واحد بالسنة ممكنة لكس
حفاظ الحديث وجهات أكثر من يتصف بها لانهم جعلوا
رواية الحديث مهم وخصموا لها وقتهم ووجهوا لها عنايتهم
ولم يشغلوا بغيرها من معاناة النظر في الاحكام وادلتها
وصرف وقت غير قليل في ذلك كما هو شأن الائمة بل كان
وقتهم مقصورا على رواية السنة وجمعها حتى انهم كانوا
يمانون مشاق الرحلات الطويلة البعيدة المدى ومفارقة

أهلهم ووطنهم في سبيل ذلك ولهذا كان في اتباع الأئمة
 غير الإمام أحمد من هذا الصنف من هو أكثر منهم حفظاً -
 وأوسع اطلاعاً على السنة كما لا يخفى على ذي علم بأحوالهم
 ومع هذا فلا يوجد أحد من أولئك الحفاظ الذين تصدوا
 لجمع السنة وحفظها أحاط بالسنة كلها بل ما من أحد منهم
 إلا وعنده من السنة بعض ما ليس عند غيره كما تجده يروي
 عن بعض من لم يرو عنه غيره واعتبر ذلك بأصحاب الكتب
 الستة المشهورة يظهر لك الأمر جلياً حيث تجد في حفظ
 البخاري بعض ما ليس في حفظ مسلم وفي حفظ هذا بعض
 ما ليس في حفظ ذاك مع أنهما كانا في عصر واحد وهكذا
 الحال في غيرهما فلا يمكن أن تجد أحداً من الحفاظ
 الجهابذة قد أحاط بالسنة كلها جليها وخفيها فهذا الزهري
 الإمام المتفق على جلالة وسعة علمه وحفظه ذكر أبو حازم
 بحضرته حديثاً فأنكره وقال لا أعرفه فقال أحفظت حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قال فنصفه قال أرجو
 قال أجعل هذا في النصف الذي لم تعرفه وقريب من هذا ما
 أسنده ابن النجار في تاريخه عن ابن أبي عائشة قال تكلم
 شاب يوماً عند الشعبي فقال الشعبي ما سمعنا بهذا فقال
 الشاب أكل العلم سمعت قال لا قال فشطره قال لعلي قال
 فأجعل هذا من الشطر الذي لم تسمعه فأفهم الشعبي
 والشعبي لا تخفى مكانته فقد كان من أئمة التابعين أدرك
 جمماً جمماً من الصحابة كما كان من أئمة الحديث ونقاده ومع

هذا وقد امام شباب مؤلف الصراحة والاعتراف بالحق ولم
يمنعه الانفة من الاقرار به كما لم تمنع الزهري الذي ينفي
سجده ذكر اسمه عن التعريف بما كان له في هذا الشأن من
قدم راسخة وطول الباع وعلو الكعب لم تمنعه الانفة من
الاعتراف بحق لم يجد له ردا سوى الاقرار به في صراحة
لا يتصف بها الا الائمة امثاله والقصتان ذكرهما الحافظ
السيوطي في التدريب .

وقد ذكر جماعة في كتب مصطلح الحديث أن استقرار
السنن والاحاطة بها ممكنان بعد استقرار جمع السنة
وتدوينها في السنن والمسانيد والمعاجم والاجزاء والفوائد
والمشتملات مرتبة مهيبة بحيث يمكن للحافظ المستقرىء
المتتبع لما في كتب السنة أن يحيط بما فيها خبرا وبنوا
على هذا ما قرروه في مصطلح الحديث من أن الحافظ الجهد
إذا نص على نفي حديث وعدم وروده قبل نفيه ووجب العمل
به وأما قبل استقرار تدوينها وجمعها فاتفقوا على أن
الاحاطة بها غير ممكنة وعللوا ذلك بأن الاحاديث كانت
مفرقة في صدور الرواة فيعذر الاحاطة بها انظر تدريب
الراوى للحافظ السيوطي .

وغير خاف أن السنة لم يتم تدوينها وجمعها وترتيبها
الا بعد عصر الائمة . على أن ما قاله علماء المصطلح من امكان
استقراء ما جاء في كتب السنة من السنن بعد استقرار
جمعها لا يخفى بعده وعدم مطابقتها للواقع كما يدل على
ذلك امران .

أحدهما : ان الاطلاع على جميع كتب السنة وما ألف فيها من السنن والمسانيد والمعاجم والفوائد والاجزاء البالغة الآلاف المؤلفة الموجودة في مشرق الأرض ومغربها لا يخفى على ذى عقل أن اطلاع شخص واحد عليها كلها واستقراءه جميع ما فيها غير ممكن ولا جائز عادة يؤيد هذا ويزيده بيانا .

الامر الثانى : وهو اننا نجد الحفاظ الذين كانوا في عصر استقرار تدوين السنة وجمعها وترتيبها كالنوى وابن الصلاح والمراقى والحافظ ابن حجر والحافظ السيوطي لم يستقرئ أحد منهم كتب السنة كلها ولم يحط بما فيها كما يدل على ذلك استدراك المتأخر منهم على المتقدم فكم استدرك النوى على ابن الصلاح والمراقى عليهما أما الحافظ ابن حجر فاستدراكاته على المتقدمين والمتأخرين من حفاظ الحديث ونقاده أمر معلوم لا يخفى على من له بعلم الحديث أدنى المام حتى قال عن نفسه كل حديث نقل عدد طرقه عن الحفاظ الاقدمين تتبعت طرقه فوق لي بأكثر مما نقل عنهم واننى تتبعت طرق حديث انما الاعمال بالنيات من الكتب المشهورة والاجزاء المنثورة حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت ان أكمل له مائة طريق فكلامه هذا يكفي لى الدلالة على ما كان له في هذا العلم من طول الباع وكثرة الاطلاع ومع هذا فقد استدرك عليه الحافظ السيوطي الذى كان أقل منه حفظا ومعرفة واطلاعا

عدة احاديث يبصر لها الحافظ ولم يعرف من خرجها و
مرتبها فخرجها الحافظ السيوطي وبيّن مرتبتها من حصر
وضعف ولبس ذلك كما نصر عليه الثمراني في صفات
الوسطى وكذلك الحافظ السيوطي ألف كتابه جمع الجوامع
وقصد ان يجمع فيه الاحاديث النبوية بأسرها كما قال في
كتاب الجامع الصغير وسميته الجامع الصغير لانه مقتضب من
الكتاب الكبير الذي سمّيته بجمع الجوامع وقصدت فيه جمع
الاحاديث النبوية بأسرها اه وقال في خطبة جمع الجوامع
هذا كتاب شريف حافل ونباب منيف راجل بجمع الاحاديث
النبوية الشريفة كافل قصدت فيه الى استيعاب الاحاديث
النبوية اه. وروا طلمت على ما قرأه ووقف عليه من الكتب
الحديثة وغيرها اثناء تأليفه لهذا الكتاب لاخذك العجب
وانزلت حوتك من الاستغراب وعلمت انه جدير وحقيق
بما قاله فيه العلامة الشيخ صالح المصطفى في العلم الشامع
حيث قال ما زال الله يكرم كل متأخر بفضيلة يمتنع نفعها في
الدين ويرتفع بها من وفق من المهتمين وكنت اتعنى
واستغرب انه لم يتصد لجمع الحديث النبوي على هذا الوجه
المقرب احد واقول لعلها كرامة ادخلها الله لبعض المتأخرين
واذا الله اكرم بذلك واهل له من لم يكدر يرى مثله في مثل ذلك
الامام السيوطي في كتابه المسمى بالجامع الكبير صرح بهذا
المقصد في اوله وفي اول الجامع الصغير اه ورغم انه بهذا مجهودا
عظيما في خدمة السنة النبوية فذكر فيه من الاحاديث ما

يذكره غيره ولم يأت أحد بكتاب مثل كتابه حتى أنه ذكر به
نحو مائة ألف حديث على ما قاله حافظ العرب أبو الملاء
المراقي الفاسي وقال العلامة أحمد بن قاسم الحنفي التميمي
في ثبته أن عدد أحاديث ثمانون ألفاً وذكر غيره واحد أنه مات
قبل إكماله وولفت على كتاب لبعض المعاصرين لوجودته على
من بعض تلاميذ أبي الملاء المراقي الفاسي ما يفيد أنه أنه

وعلى كل حال فقد استدرك على هذا الكتاب الذي ادعى
الحافظ السيوطي أنه جمع فيه الأحاديث كلها ما لا يحصى من
الأحاديث فقد قال العلامة المحدث سيدى محمد بن جعفر
الكتاني في ترجمة الحافظ أبي الملاء المذكور من كتابه
سلوة الانقاس أنه استدرك أحاديث كثيرة على الجامع الكبير
للسيوطي تنيف على خمسة آلاف أه وقال العلامة المحدث السيد
مرتضى الزبيدي في ترجمة أبي الملاء المراقي الفاسي من
معجمه حكى لي صاحبنا محمد بن عبد السلام بن ناصر وهو
أحد طلبته الملازمين له من رسوخه في الفن وحنن ضبطه
وحفظه ما يقضى به العجب ولما أقرأ الجامع الكبير للحافظ
السيوطي استدرك عليه نحو عشرة آلاف حديث كان يقيدها
في طرة نسخته بحيث لو نقل ذلك في كتاب لجاء مجلداً أه
وبهذا يظهر لك أن العلامة المناوى كان مصيباً عندما قال
في شرحه الكبير على الجامع الصغير على قول الحافظ السيوطي
في خطبته ولقدت فيه أي الجامع الكبير جمع الأحاديث
النبوية بأسرها ما نصه وهذا بحسب ما أطلع عليه المؤلف لا

باعتبار ما فى نفس الامر لتمذر الاحاطة بها واناقتها على
ما جمعه اجماع المذكور او تم وقد اخترمته المنية قبل
اكماله اه .

ما قررناه هنا وحررناه يتبين امران جليان ظاهران .

أحدهما تمذر احاطة احد بالسنة جميعها ولو بعد
استقرار تدوينها وجمعها وقد دللنا على ذلك بما نعتقد
ان فيه مقنعا للمنصف .

ثانيهما ان هذه الدعوى = اعني دعوى احاطة كل واحد
من الائمة بالسنة = ليس لها دليل تستند اليه ولا يؤيدها
قول أحد يعتمد عليه وانما مصدرها جهلة المقلدين الذين
لا يعرفون حتى حقيقة مذهبهم فضلا عن ان يعلموا مدارك
امامهم وما هو دليل كل قول قال به فلهذا كان غير مستغرب
حدور هذه الدعوى منهم لان الجاهل معذور بجهله وله ان
يهرف بما يصوره له خياله ويهذى بما يوحى اليه عقله لكن
ما لا جدال فيه ان هذا مقام لا يعتبر فيه قول جاهل
ولا يقام فيه وزن للكلام غبي وانما العبرة فيه بكلام العلماء
الذين اليهم المرجع ولهم القول الفصل فى مثل هذه المسألة
وستلوا على سامعك من اقوالهم ما يدل على انهم على
خلاف ما زعمه اولئك المدعون متفقون ولدعواهم نابذون
وبخطئهم معلنون مصرحون .

اقوال العلماء في نفي احاطة احد من الائمة بجميع السنة

وهذا الذى بينته فى هذه المقدمة واوضحت دليله على سبيل الاجمال هو الذى نص عليه العلماء من اهل الحديث والفقه والاصول فصرحوا بنفي احاطة احد من الامة بجميع السنة وبالفوا فى الانكار على مدعى ذلك واليك بعض النصوص الواردة عنهم فى ذلك روى الخطيب عن محمد بن أحمد ابن جامع الرازى قال سمعت أبا زرعة وقال له رجل ليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث قال ومن قال ذا قلقل الله أنيابه هذا قول الزنادقة ومن يحصى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبص رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن رآه وسمع منه اه نقله الحافظ العراقي في شرح الفيته ولم يتمقبه بشيء فيما يتعلق بنفيه وانكاره ان يحصى احد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما اقول هذا الامام الذى قل نظيره بين ائمة الحديث وحفاظه من أهمية لانه صادر عن هو خبير بهذا الشأن عليم بهذا الفن فقله مقدم بالضرورة على زعم من ليس له بالسنة خبرة ولا بعلم الرواية دراية كما هو حال اصحاب هذه الدعوى اذ هم ابعد الناس عن معرفة شيء من ذلك لجمودهم على التقليد ونبذهم النظر فى الدليل وراء ظهورهم ولا ريب في أن كل من يرجع فيه الى اربابه فلا يجوز لماعقل

ان يمارض قول هذا الامام بكلام اولئك المدعين ما ليس
لهم عليه برهان (1) .

وقال الامام حافظ المغرب ابن عبد البر في التمهيد عد
خلامه على حديث ابي هريرة اكل كل ذى ناب من السبع
حرام، ليس احد الا ويؤخذ من قوله ويترك الا النبي صلى
الله عليه وسلم فانه لا يترك من قوله الا ما يتركه هو
وينسخه قولاً وعملاً والحجة ما قاله صلى الله عليه وسلم ليس
فى قول غيره حجة ومن ترك قول عائشة في رضاع الكبير
وقول ابن عباس في المتعة وغير ذلك من اقاويله وترك
قول عمر فى تبذئة المدعي عليه باليمين في القسامة وفي
ان الجنب لا يتيمم وترك قول ابن عمر فى كراهة الوضوء
بماء البحر وسؤر الجنب والعائض وغير ذلك وترك قول
على عليه السلام فى ان المحدث فى الصلاة يبني على ما مضى
منها وفى ان بني تغلب لا تأكل ذبائحهم وغير ذلك مما
روى عنه كيف يستوحش من مفارقة واحد منهم ومع
السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الملجأ عند
الاختلاف وغير تكير أن يخفى على الصحابي والصابييين
والثلاثة السنة الماثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(1) وحتى على تسليم ما قاله بعض الحفاظ ان الناقلين من الصحابة من
البرى صلى الله عليه وسلم محصورون فى أربعة آلاف، او الف وخمسة
فان احاطة شخص واحد بما روى كل واحد من العدد المذكور متعذرة
خاصة اذا نظرنا الى آلاف التابعين وتلاميذهم الناقلين عن هؤلاء الصحابة
ومن المعلوم ان من الائمة الأربعة من لم تكن له رحلة في طلب الحديث
ومنهم من كانت بهامته فى الحديث مزجاء كما ستعلمه .

الا ترى عمر في كثرة علمه وكثرة لزومه لرسول الله صلى الله عليه وسلم قد خفى عليه من توريث المرأة من دية زوجها وحديث دية الجنين وحديث الاستئذان ما علمه غيره وخفي على ابي بكر حديث توريث الجدة فغيرهما اخرى ان تخفى عليه السنة في خواص الاحكام وليس شيء من ذلك يضارهم اهـ .

وقال ابن تيمية في رسالته رفع الملام = وهي من انفس ما آلفه ابن تيمية ومن الابحاث القيمة التي يجب على كل باحث الاطلاع عليها = ما نصه وليعلم انه ليس أحد من الائمة المقبولين عند الامة يعتمد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سنته فانهم متفقون اتفاقا يقينيا على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم وعلى ان كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن اذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر في تركه وجميع الاعذار ثلاثة اصناف :

احدها عدم اعتقاده ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله
الثاني عدم اعتقاده ارادة تلك المسألة بذلك القول
الثالث اعتقاده ان ذلك الحكم منسوخ وهذه الاصناف الثلاثة تنفرع الى اسباب متعددة السبب الاول ان لا يكون الحديث قد بلغه ومن لم يبلغه الحديث لم يكلف ان يكون عالما بموجبه واذا لم يكن قد بلغه وقد قال في تلك القضية بموجب ظاهر آية او حديث آخر او بموجب قياس او

موجب استصحاب فقد يوافق ذلك الحديث وقد يخالفه قال
 وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف
 مغالفا لبعض الأحاديث فان الاحاطة بحديث رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لم تكن لاحد من الامة وقد كان النبي صلى
 الله عليه وسلم يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل شيئا فيسمعه
 أو يراه من يكون حاضرا ويبلغه أولئك أو بعضهم فمن
 يبلغونه فينتهي علم ذلك الى من شاء الله تعالى من العلماء
 من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ثم في مجلس اخر قد يحدث
 أو يفتي أو يقضي أو يفعل شيئا ويشهده بعض من كان غائبا
 عن ذلك المجلس ويبلغونه لمن أمكنهم فيكون عند هؤلاء
 من العلم ما ليس عند هؤلاء وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء
 وانما يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم
 أو جودته واما احاطة واحد بحديث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فهذا لا يمكن ادعاءه قط اه وفي كلامه هذا من
 التحقيق وبيان الاسباب الجلية في خفاء السنة على العلماء
 من الصحابة وغيرهم مالا يحتاج الى بيان وتعليق، وقال ابن
 القيم في اعلام الموقعين عند كلامه على ابطال حجج المقلدين
 على وجوب التقليد ما نصه ونحن نسأل المقلدين هل يمكن
 ان يخفي قضاء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على من
 قلدهم دينكم أم لا فان قالوا لا يمكن ان يخفي عليه ذلك
 انزلوه فوق منزلة ابي بكر وعمر وعثمان وعلي والصحابة
 كلهم فليس واحد منهم الا وقد خفي عليه بعض ما قضى الله
 تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم به ثم ذكر جملة من السنن

التي خفيت على أبى بكر وعلي وعمر وعثمان وغيرهم من الصحابة وقال عقب ذلك وهذا باب واسع لو تتبعناه لجاء سفرا كبيرا فنسأل حينئذ فرقة التقليد هل يجوز ان يخفى على من قلدتموه بعض شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما خفي ذلك على سادات الامة أولا فان قالوا لا يخفى عليه وقد خفي على الصحابة مع قرب عهدهم بلغوا فى الفلو مبلغ مدعي العصمة في الائمة وان قالوا بل يجوز ان يخفى عليهم وهو الواقع وهم مراتب في الخفاء في القلة والكثرة قلنا فنحن نناشدكم الله تعالى الذى هو عند لسان كل قائل وقلبه اذا قضى الله ورسوله أمرا خفي على من قلدتموه هل تبقى لكم الخيرة بين قبول قوله ورده أم تنقطع خيرتكم وتوجبون العمل بما قضاه الله ورسوله عينا لا يجوز سواه فاعدوا لهذا السؤال جوابا وللجواب صوابا فان السؤال واقع والجواب لازم اهـ، وقال أبو بكر -رازي لا يشترط = فى حق المجتهد = استحضار جميع ما ورد في ذلك الباب اذ لا يمكن الاحاطة به نقله الشوكاني فى ارشاد الفحول عند كلامه على شروط الاجتهاد وأقره، وقال ابو اسحاق الشاطبي فى كتاب الاجتهاد من الموافقات الاجتهاد الواقع فى الشريعة ضربان أحدهما الاجتهاد المعتبر شرعا وهو الصادر عن أهله الذين اضطلعوا بمعرفة ما يفتقر اليه الاجتهاد والثاني غير المعتبر وهو الصادر عن ليس بمعارف بما يفتقر اليه الاجتهاد فأما القسم الاول فيعرض فيه الخطأ فى الاجتهاد أما بخفاء بعض الأدلة حتى يتوهم فيه ما لم

يقصد منه وأما بعدم الاطلاع عليه جملة وحكم هذا القسم
 معلوم من كلام الاصوليين ان كان في أمر جزئي واما ان
 كان في أمر كلي فهو اشد وفي هذا الموطن حذروا من زلة
 العالم، وقد قال الغزالي ان زلة العالم بالذنوب قد تصير كبيرة
 وهي في نفسها صغيرة وذكر منها أمثلة ثم قال فهذه ذنوب
 يتبع العالم عليها فيموت العالم ويبقى شره مستطيرا في
 العالم اياما متطاولة فطوبى لمن اذا مات ماتت معه ذنوبه
 وهذا الحكم مستمر في زلته في الفتيا من باب أولى فانه
 ربما لحق عليه بعض السنة أو بعض المقاصد العامة في
 خصوص مسأله فيفضي ذلك الى ان يصير قوله شرعا يتقلد
 ولولا يعتبر في مسائل الخلاف فربما رجع عنه وتبين له
 الحق فيفوته تدارك ما سار في البلاد عنه ويضل عنه تلافيه
 فمن هنا قالوا زلة العالم مضروب بها الطبل اه وقد لخصته
 واقتصرته منه على قدر الحاجة وكل ما قاله صحيح واقع في
 كل مذهب من المذاهب المتبعة لا ينكره الا جاحد للحق مكابر
 للواقع فكم لي المذاهب من مسائل قالها بعض الائمة وهي
 تخالف السنة الصحيحة التي لا معارض لها ذهب اليها بناء
 على ان لا نص فيها لغنائها عليه مع ان حكمها المخالف لما
 قال ثابت بالنص الذي لا يجوز العدول عنه الى غيره وقد
 صارت احكام تلك المسائل تعتبر عند اتباعه شرعا متبعا
 ووحيا ملزما بسبب صدورها عنه مع انه قد يرجع عنها
 لرفعه عن النص المقضي لرجوعه عما قال ولا يتمكن من
 ابطال رجوعه عما قال لاتباعه بسبب انتشار القول في

سائر البلاد كما يشير اليه كلام الشاطبي ولا جدال في ان
الائمة معذورون في ذلك بل مأجورون لانهم أدوا ما يجب
عليهم وبذلوا جهدهم فلئن أخطأوا بعد ذلك فهو خطأ بعد
اجتهاد وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حكم ائمام
فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله
اجر واحد رواه أحمد والبخارى ومسلم من حديث ابي هريرة
وانما يكون آثما موزورا من علم خطأ قول امامه وتبين له
ضعف مدرجه ثم أصر على اتباعه فيما اخط فيه وبع في العناد
فصار يتأول النصوص الصريحة ويحملها على ابعد المعامل
التي لا يشهد لها عقل ولا نقل حتى يبقى قول امامه ساعيا
من المعارضة فان من يقف على تلاعب المقلدين بالنصوص
المخالفة لقول أئمتهم وتحريفها عن مواضعها لتصير موافقة
لما قالوه يأخذ العجب ويجزم بأنهم مجانين ينطقون بما لا
يدرون له معنى وهذا كله تمصب بارد وحمية بعيدة كل
البعد عن روح الاسلام مناقضة لما جاء به القرآن وسنة النبي
صلى الله عليه وسلم من الامر والحض على قبول الحق واتباعه
ورد الباطل واجتنابه وقد ذم الله سبحانه وتعالى في كتابه
اليهود أشد الذم ووبخهم اشنع توبيخ على هذه الصفة التي
كانت الزم صفاتهم وأظهر خصالهم فكيف يليق بالمسلم ان
يتجاهل الحق ويتعمى عنه بعد تبينه وظهوره ليشارك أشد
الناس عداوة للمؤمنين في أخس صفاتهم وارذل نعمتهم
ولسنا نقصد بهذا الدعوة الى هدم المذاهب الفقهية وترك
العمل باقوال الأئمة بالكلية فان هذا امر لا نريده ولا يخطر

ببإلنا لاننا اول من يعمل بها ويتبعها وانما نقصد ترك العمل
 بالقول الذى ظهر خطأه وكان النص يخالفه فهذا هو الذى
 نريده ونقصده اذ لا معنى لاتباع قول تبين بالدليل انه خطأ
 والجمود عليه والدفاع عنه بارتكاب التاويلات الباردة
 والتحملات الفارغة فان الامام ليس معصوما من الخطأ بل
 هو عرضة له كما هو شأن بني آدم كلهم وقد اعترف الائمة
 كلهم بهذا وبينوا البيان الكافي الشافي أنهم يخطئون
 كما يصيبون وان الواجب اتباع الحق عند خطئهم كما سيأتي
 بيان ذلك قريبا ان شاء الله تعالى .

انتقاد عز الدين بن عبد السلام على المقلدين هذا التعصب المزرى

وقد نعى سلطان العلماء عز الدين ابن عبد السلام على
 المقلدين هذا التعصب المزرى وأنكر عليهم انكارا شديدا هذا
 الجمود الممقوت على الخطأ الصريح فى كلمة ننقلها هنا لان
 فيها شاهدا لموضوع بحثنا كما أنها عبرت احسن تعبير عن
 حالهم وموقفهم من النصوص التى تخالف مذهبهم فقد قال
 فى قواعده الكبرى من العجب العجيب ان يقف المقلد على
 ضعف ماخذ امامه وهو مع ذلك يقلده كأن امامه نبي ارسل
 اليه وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى به احد
 من اولى الالباب بل تجد احدهم يناضل عن مقلده ويتحيل
 لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتاواها وقد رأيناهم يجتمعون
 فى المجالس فاذا ذكر لاحدهم خلاف ما وطن عليه نفسه

تعجب منه غاية العجب لما الفه من تقليد امامه حتى ظن ان الحق منحصر في مذهب امامه ولو تدبر لكان تعجبه من مذهب امامه أولى من تعجبه من مذهب غيره فالبعث مع هؤلاء ضائع مفض الى التقاطع والتداير من غير فائدة يجديها فالاولى ترك البحث مع هؤلاء الذين اذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب امامه قال لعل امامي وقف على دليل لم اقف عليه ولا يعلم المسكين ان هذا مقابل بمثله وتفضيل لخصمه بما ذكره من الدليل الواضح فسبحان الله ما أكثر من اعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكرته وفقنا الله تعالى لا تباع الحق اينما كان وعلى لسان من ظهر اه كلام هذا الامام وهو دال على تشابه عقول المقلدين وتمائر افكارهم لان هذا الهذيان الذى حكاه عنهم عز الدين ابن عبد السلام هو نفس ما يحتجون به اليوم لتأييد مذهب امامهم ورد ما عارضه من النصوص النبوية الصحيحة التي لا معارض لها فموقفهم من السنة المخالفة لمذهب امامهم في القرن السابع الذى كان فيه عز الدين بن عبد السلام هو موقفهم منها اليوم وهو أواخر القرن الرابع عشر وهذا ان دل على شيء فانما يدل على أنهم فى جهلهم وعنادهم كالحنقة المفرغة التي لا يدرى أين طرفاها .

وهذه الحجة الباردة التي تمسكوا بها واتفقوا على الاستدلال بها انما هي حجة الماجزين لأن من يكون على بينة من أمره واثقا بمستنده لا يفزع عند الحجاج الى مثل

هذه الشبهة الواهية البالية التي تنبىء بفرار صاحبها
 وهروبه من ميدان المعاجة بل يقارع الحجة بمثلها وينقض
 البرهان بشبهه أو القوى منه اما محاولة رد الدليل الصحيح
 القوى بمثل هذه الاباطيل التي حكاه عنها عز الدين بن
 عبد السلام ونسبها نحن ايضا منهم فهو اولا اقرار صريح
 بالمعز والاعان وتسليم لدليل الخصم وثانيا متقابل من طوى
 الخصم بمثله بل وتفضيل له كما قاله سلطان العلماء
 فيما نقلناه عنه قريبا فصار كلامهم حجة عليهم وانقلب
 شبهتهم برهانا ساطعا على جهلهم وهكذا يفعل العناد وانتعصب
 بصاحبهما نساله سبحانه وتعالى ان يوفقنا للعمل بالحق
 ويجنبنا العمل بالباطل، فهذه اقوال جماعة من العلماء
 الاعلام وجهابذة افقه وسنة النبي عليه الصلاة والسلام
 تنقض دعوى المقلدين وتبطلها وتدل على انفراد جهلتهم
 بادعائهم لم يسبقهم اليها قائل ولم تخطر ببال عاقل لان
 العلماء متفقون على مخالفتهم فيما زعموه وبطلان ما ادعوه
 واخترعوه كما علمت من نصوص من اقتصرنا على نقل كلامهم
 واكتفينا به روما للاختصار ولانا لم نقصد استقصاء كل
 قول يدل على بطلان هذه الدعوى وذكره هنا اذ ان ذلك لا
 يمكن ان يستقصى لكثرتة مع ما فى الاكثار من نقل ذلك من
 مثل القارىء وسامه وانما اردنا الاشارة الى شىء يسير
 يدل على غير ما لم نورد هنا .

فصریح هؤلاء العلماء وشهادتهم ببراءة بعض الأدلة
الشرعية على الأئمة من الأدلة القاطعة على بطلان ما رعبه
المقلدون لأن كل واحد ممن نقلنا كلامهم كان مجتهدا في
مذهبه ومن أئمة التصريح على أقوال الاسام وقواعده
فشهادتهم شهادة مبنية على علم وخبرة لانهم خبروا القوال
الأئمة وسبروا مداركهم فيها فهم أعلم بحالهم من كل مدع
منقول ما لا علم له به .

ذكر الأدلة القاطعة على بطلان هذه الدعوى

ان هذه النصوص التي مرت بك نافية في ابطال هذه
الدعوى لما بيناه أننا لکننا لا نعتد عليها ولا نكتفي بها .
وحدها بل سنذكر من الأدلة القاطعة والبراهين اللامعة ما
يزيد بطلانها وضوحا وبيانا .

الدليل الاول على بطلانها انها دعوى عارية عن دل دليل
وكل ما كان كذلك فهو باطل اما الضمري فدليلها الحس
والمشاهدة لان كل من ناظر المقلدين وطالبهم باقامة الدليل
على دعواهم وجدهم عاجزين عن ذلك عجزا کلیا كما
شاهدنا نحن ذلك منهم مرارا وشاهده غيرنا كذلك وما
بالعهد من قدم فقد نقلنا أنفا عن عز الدين بن عبد السلام
ما يدل على واقعية ما نقول وان عجزهم عن اقامة الدليل
على هذه الدعوى شمل المتقدم منهم والمتأخر واما الكبرى
لدليلها قوله تعالى قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين فهذا
برهان قاطع على بطلانها لان مقدمته يقتضيان كما علمت .

الدليل الثاني ان الواقع المشاهد يقضي ببطلانها لان سر
تتبع السنن الواردة في الاحكام وقارن بينها وبين اقسام
الائمة وجد ما لا يحصى كثرة من الاحاديث التي خالفوه =
انفرادا واجتماعا= وهي صحيحة مما يعد انكاره مكابرة
وجعودا لامر واقع مشاهد ونحن لا ننكر ان من يبر
تلك الاحاديث ما كان معلوما عندهم وتركوا العمل به نسب
اوجب ترك العمل به في نظرهم قد يكون سببا صحيحا مسوغا
لترك العمل به وقد يكون ضعيفا بل فاسدا لا يسوغ ترك العمل
بالحديث كما بينت ذلك وفصلت الكلام فيه تفصيلا لا تظفر
به في كتاب في مقدمة كتابي الاعلام بما خالف فيه الائمة
السنة الصحيحة من الاحكام .

غير ان مما لا يمكن ان ينكر أيضا ان من بين الاسباب
الموجبة لترك عملهم بتلك السنن خفاء بعضها عليهم وقس
تقدم عن ابن تيمية ان خفاء الحديث وعدم بلوغه الى
العالم هو السبب الغالب على أكثر ما يوجد من اقوال السلف
مخالفا لبعض الاحاديث كما نقلنا عن ابن القيم ان خفاء
بعض السنن على الائمة أمر واقع لا سبيل الى انكاره يؤيده
هذا ويزيده وضوحا .

الدليل الثالث وهو ما نقل عن الائمة من التوقف في
مسائل كثيرة لا يحصيها العد فقد قال ابن وهب لو كتب
عن مالك لا أدري لملأنا الالواح نقله ابن عبد البر في جامع
بيان العلم وفضله .

وقال الغزالي في المستقصى ليس من شرط المفتي ان يجيب عن كل مسألة فقد سئل مالك عن اربعين مسألة فقال في ستة وثلاثين منها لا ادرى وكم توقف الشافعي بل والمصابة في المسائل اه .

وقال ايضا في باب آفة العلم من الاحياء وكان في الفقهاء من يقول لا ادرى اكثر مما يقول ادرى منهم سفيان الثوري ومالك بن أنس واحمد بن حنبل اه وفي ترجمته مالك من تهذيب الاسماء واللغات للنووي قال ابو حاتم الرازي حدثنا أحمد بن سنان قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول كنا عند مالك ف جاء رجل فقال يا ابا عبد الله جئتك من مسيرة ستة أشهر حملني أهل بلدي مسألة أسألك عنها فقال فسل فسأله فقال لا أحسن فقطع بالرجل كأنه جاء الى من يعلم كل شيء فقال واي شيء اقول لا هل بلدي اذا رجعت اليهم فقال قل قال لي مالك بن أنس لا احسن اه وفي تهذيب الاسماء واللغات ايضا قال ابو حنيفة قدمت البصرة وظننت اني لا أسأل عن شيء الا اجبت فيه فسالوني عن أشياء لم يكن عندي فيها جواب اه .

ومن المعلوم ضرورة ان سبب توقفهم عن جواب ما سئلوا عنه هو خفاء الدليل عليهم وعدم علمهم بما يمكن ان يستخرج منه حكم السؤال نعا او استنباطا هذا امر جسي لا ينكره الا جاهل والا فما السبب في عدم اجابة الامام مالك عن سؤال ذلك الرجل الذي حملة أهل بلده مسألة واحدة

دعتهم الحاجة الى معرفة حكمها الى ارسال رجل منهم وتكليفه
مماناة المشاق في سفر تبلغ مسافته ستة أشهر كما رواه
ابو حاتم الرازي باسناد في نهاية الصلة لان احمد بن
سنان ثقة من رجال البخاري ومسلم قال عنه ابن أبي حاتم
انه امام أهل زمانه وعبد الرحمن بن مهدي لا يسأل عن
حاله فانه الامام الحافظ المتفق على جلالته وأمامته في علوم
السنة فكيف يعقل ان يجيب الامام مالك ذلك الرجل الذي
علمت مقدار ما عاناه في سبيل معرفة حكم مسألة واحدة
بقوله لا أحسن ويرده من سفره الطويل بخفي حنين جارا
وراءه أذيال الخيبة لولا خفاء دليل حكمها عليه فمن ظن بهذا
الامام انه امتنع عن جواب سؤال هذا الرجل مع علمه
بحكمه فهو من اجهل الناس بقدره ومكانته الدينية ومنزلته
السامية ومما يؤيد هذا ان عبد الرحمن بن مهدي الذي
روى هذه anecdote وحضرها قال ان الرجل قطع به كانه جاء
الى من يعلم كل شيء فتعجب من اعتقاده ان ماكا يعلم كل
شيء فمالك في نظر عبد الرحمن بن مهدي نلميذه الخبير
به العليم بحاله لا يعلم كل شيء وفي نظر الجاهلين الجامدين
يعلم كل شيء لا تعزب عنه شاة ولا فاذة من أدلة الأحكام
وهكذا نرى ان خفاء الأدلة وعدم الاطلاع عليها هو السبب
في كل ما جاء عن الأئمة من التوقف في الاجابة عن المسائل التي
سئلوا عنها هذا هو السبب المقول الذي لا يمكن تعليل توقفهم
بغيره ولا يقال انهم توقفوا عن الجواب تورعا وفرادا
الفتوى لان الفتوى كانت عملهم فليس معقولا ان يتورعوا

عنها وقد نصبوا أنفسهم لها وكانوا مقصودين لبيان احكام النوازل التي تنزل بالناس في عصرهم وقد رايت في القصة المتقدمة عن ابي حاتم الرازي كيف ارسل اهل ذلك البلد رجلا منهم الى مالك يسأله عن مسألة وسافر من اجلها مسافة مئة شهر مما يدل على ان تصدرهم المفتوى كان معلوما للقريب والبعيد بل ان الفتوى كانت أساسا هاما من الاسس التي بنيت عليها المذاهب الفقهية فكيف يتصور ان توقفهم كان تورعا وفرارا من شيء كان أساس مذهبهم المنتشرة شرقا وغربا . فالاعتذار بهذا عن توقفهم اعتذار غير مجد ولا مفيد لان الواقع يكذبه ويبطله يؤيد هذا ويوضحه .

الدليل الرابع وهو أنه قد ثبت عن الائمة ما هو اصرح من هذا وأبين في الدلالة على خفاء بعض السنن عندهم تقتصر هنا على ذكر بعض الامثلة التي تدل على غيرها وترشد الى ما ثبت عنهم في سواها .

فمن ذلك ما ذكره ابن قتيبة في تاويل مختلف الحديث قال روى ابو عاصم عن ابي عوانة قال كنت عند ابي حنيفة فسئل عن رجل سرق وديا (1) فقال عليه القلع فقلت له حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن يعقوب بن حبان عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قطع في ثمر ولا كثر (2) فقال ما بلغني هذا اه وهذا حديث

(1) الودي فتح الروا ذكر الدال المهملة والياء المشددة بدل صدر
(2) الثم مع الثلاثة اسم جامع لثلاثة وديا . عن الرض وانسب
والكثر بفتح الكاف . والثاء المثلة جمار الحمل .

رواه احمد وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجة والحاكم
والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان والبيهقي والمنقول عن
أبي حنيفة عدم القطع لهما ذكر في الحديث كما في هداية
المجتهد ونيل الاوطار للموكانى وسبل السلام الامير الصنعاني
فلعله رجع الى العمل بهذا الحديث بعد ان اخبر به .

ومن ذلك ان مالكا سئل : بمحضر ابن وهب -- عن
تخليل اصابع الرجلين في الوضوء فقال ليس ذلك على الناس
قال ابن وهب فتركته حتى خلف الناس فقلت له عندنا في
ذلك سنة قال وما هي قلت حدثنا الليث بن سعد عن
زيد بن عمرو الماعري عن ابن عبد الرحمن الحلبي عن
المستورد بن شداد القرشي قال رايت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يذلك بخصره ما بين اصابع رجليه فقال مالك ان
هذا حديث حسن وما سمعت به الا الساعة قال ابن وهب
ثم سمعته بعد ذلك سئل فامر بتخليل اصابع الرجلين انظر
ترجمة مالك للعلامة الزواوى المطبوعة مع المدونة والحديث
رواه ابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجة وفي الباب
احاديث عن جماعة من الصحابة ومع ذلك لم تبلغ مالكا
حتى اخبره ابن وهب بحديث المستورد بن شداد .

ومن ذلك ان مالكا قال في المدونة لا اهرق قول الناس
في الركوع سبحان ربي العظيم وفي السجود سبحان ربي
الاعلى وانكره وهذا يدل دلالة واضحة على انه لم تبلغ
الاحاديث الكثيرة الواردة بهذين الذكرين في الركوع

والسجود التى منها حديث حذيفة رواه مسلم وابو داود
والنسائي والترمذى وابن ماجة وحديث عقبة ابن عامر
رواه احمد وابو داود وابن ماجة والحاكم وابن حبان فى
معيجه وحديث ابن مسعود رواه ابو داود والترمذى وابن
ماجة وفى سنده انقطاع وحديث جبير ابن مطعم رواه
البزار والطبراني فى الكبير وحديث ابي بكره رواه البزار
والطبراني ايضا فلم يبلغ حديث واحد من هذه الاحاديث
مالكا حتى قال ما قد سمعت وقد تاول ابن رشد وغيره
كلام مالك بما لا فائدة فيه .

ومن ذلك ان البيهقي والنووى وغيرهما من ائمه مذهب
الشافعي خافوه فى مسائل لم يبلغه فيها الحديث كما ستقف
عليه فى كلام النووى الذى نقلناه فى الدليل العاشر .

ومن تتبع كلام الاثمة وجد من هذا ما فيه الدليل
القاطع على بطلان دعوى المقلدين .

الدليل الخامس على بطلانها ان الاثمة خالفوا الاجماع
المتيقن المقطوع به فقد قال ابن حزم انه افرد اجزاء ضخمة
فيما خالف فيه ابو حنيفة ومالك والشافعي جمهور العلماء
وفيما قاله كل واحد منهم مما لا يعرف احد قال به قبله
وقطعة فيما خالف فيه كل واحد منهم الاجماع المتيقن
المقطوع به انظر ص 273 - ج 9 من المحلى وقال ايضا وكم قعة
خالف فيها الاثمة الجمهور من الصحابة لا يعرف منهم مخالف

والسجود التى منها حديث حذيفة رواء مسلم وابو داود
والنسائي والترمذى وابن ماجة وحديث عقبة ابن عامر
رواه احمد وابو داود وابن ماجة والحاكم وابن حبان فى
صحيحه وحديث ابن مسعود رواء ابو داود والترمذى وابن
ماجة وفى سنده انقطاع وحديث جبير ابن مطعم رواء
البخارى والطبراني فى الكبير وحديث ابي بكره رواء البخارى
والطبراني أيضا فلم يبلغ حديث واحد من هذه الاحاديث
مالكا حتى قال ما قد سمعت وقد تأول ابن رشد وغيره
كلام مالك بما لا فائدة فيه .

ومن ذلك ان البيهقي والنووى وغيرهما من ائمة مذهب
الشافعي خافوه فى مسائل لم يبلغه فيها الحديث كما ستقف
عليه فى كلام النووى الذى نقنناه فى الدليل العاشر .

ومن تتبع كلام الائمة وجد من هذا ما فيه الدليل
القاطع على بطلان دعوى المقلدين .

الدليل الخامس على بطلانها ان الائمة خالفوا الاجماع
المتيقن المقطوع به فقد قال ابن حزم انه افرد اجزاء ضخمة
فيما خالف فيه ابو حنيفة ومالك والشافعي جمهور العلماء
وفيما قاله كل واحد منهم مما لا يعرف احد قال به قبله
وقطعة فيما خالف فيه كل واحد منهم الاجماع المتيقن
المقطوع به انظر ص 273 - ج 9 من المحلى وقال ايضا وكم قصة
خالف فيها الائمة الجمهور من الصحابة لا يعرف منهم مخالف

وقد اردنا لذلك كتابها ضخما انظر ص 5 من المصدر نف
 لمصر على مخالفتهم للاجماع بنوعيه القولى والسكرتسى
 واجماع الصحابة اتفق العلماء على حجيته فهو اصح اجماع
 والقواء لان الاجماعات المحكية من غيرهم فى كتب الفق
 وكتب الخلاف لا يسلم غالبا من النقد كما بينت ذلك
 بادلته فى مقدمة كتابسى الاعلام ولهذا كانت حجية اجماع
 الصحابة محل اتفاق حتى ممن أنكروا الاجماع من اصله
 كالامام احمد وداود وابن حبان وابن حزم ولم يخالف فى
 حجيته الا طائفة من المبتدعة لا يعتمد بخلافهم كما قال
 الشوكانى فى ارشاد الفحول .

وهذا هو السبب فيما قاله البرزلى ونقله عن جماعة من
 شيوخه أن اجماعات ابن حزم من اصح الاجماعات انظر
 ص 17 من رسالة العلامة المسناوى فى القبض .

فماذا عسى ان يقولوا فى مخالفة الائمة لهذه الاجماعات
 القطعية التى ذكرها ابن حزم فان التزموا دعواهم وقالوا
 ان الملة فى مخالفتهم لها هى اطلاعهم على دليل راجح او
 علمهم بناسخ لها فقولهم باطل دال على جهلهم من وجهين :
 احدهما ان الاجماع مقدم ومرجح على جميع الادلة اذا
 عارضته كما هو مقرر فى اصول الفقه قال الفزالى فى
 المستضى يجب على المجتهد فى كل مسألة ان يرد نظره الى
 الدفى الاصلى قبل ورود الشرع ثم يبحث عن الادلة السمية
 المنية فينظر اول شىء فى الاجماع فان وجد فى المسألة

اجماعا ترك النظر فى الكتاب والسنة فانهما يقبلان النسخ والاجماع لا يقبله فالاجماع على خلاف ما فى الكتاب والسنة دليل قاطع على النسخ اذ لا تجتمع الامة على الخطا اه وقال العلامة عبد العلى الانصارى فى شرح مسلم الثبوت فى اصول فقه الحنفية الاجماع مقدم ومرجع على جميع الادلة عند معارضته اياها لأنه لا يكون منسوخا بكتاب او سنة ولا يكون باطلا فتعين ان يكون الكتاب والسنة وزو كانت متواترة منسوخة والاجماع كاشف عن النسخ اه وفى جمع الجوامع للمتاج السبكي ممزوجا بشرحه للمعلى ويرجح الاجماع على النص لانه يؤمن فيه النسخ بخلاف النص اه وقال الشوكانى فى الارشاد بعد ان نقل عن جماعة ان الاجماع حجة قطعية ما نصه وقال الاصبهانى ان هذا القول هو المشهور وانه يقدم الاجماع على الأدلة كلها ولا يعارضه دليل اصلا ونسبه الى الاكثرين قال بحيث يكفر (1) مخالفه او يضل ويبدع اه فتبين من هذه النصوص ان الاجماع راجع (2) مقدم على كل ما عارضه وبهذا يظهر جليا ان تعليل مخالفة الائمة لتلك الاجماعات القطعية باطلاعهم على دليل راجح عليها لا يجوز هنا لما علمته.

ثانيهما ان الاجماع لا يجوز نسخه كما علمت من النصوص التى نقلناها آنفا لأنه لا ينمقد الا بعد وفاة النبي صلى الله

(1) كفر مخالف الاجماع مقيد بقيد لا بد منه وهو ان يكون الاجماع معلوما من الدين بالضرورة اما الاجماع الذى ليس كذلك فلا يكفر منكروه اذ كيف يكفر منكروه وفى حجيته بل فى وقوعه خلاف !!!

(2) هذا ما ذهب اليه الجمهور وخالفهم جماعة من العلماء فقالوا ان النص مقدم عليه وقد بينت الراجح من القولين فى بعض تاليفي

عليه وسلم والنسخ لا يكون الا في حياته صلى الله عليه وسلم
لانقطاع الوحي بوفاة صلى الله عليه وسلم فلهذا كان الاجماع
لا ينسخ ولا ينسخ به كما هو معلوم في اصول الفقه فذا
اجمعت الامة على خلاف حديث فذلك دليل على وجود ناسخ
لذلك الحديث لا ان الاجماع هو الناسخ
كما قد يتوهم من كلام الغزالي الذي نقلناه فيما سبق عن
ان في جواز وقوع ذلك بحثا ليس هذا موضعه .

بما قررناه يتضح ان الاجماع سالم من معارضة غيره من
الدلة له ولهذا كان من شروط الاجتهاد الأساسية ان يكون
المجتهد خبيراً بمواقع الاجماع حتى لا يقع في مخالفتها
فيكون خارقاً له وخرق الاجماع غير جائز وقد مر بك في
كلام الغزالي وغيره من علماء الاصول ما يشير الى هذا .

وبهذا الوجه تعلم ان تعليل مخالفة الائمة لتلك الاجماع
القطعية باطلاعهم على ناسخ لها باطل غير جائز ايض فلا
توجد اذا علة يمكن ان يعطل بها مخالفتهم لتلك الاجماع
القطعية غير علة واحدة لا ثاني لها وهي خفاؤها عنهم
وعدم علمهم بها .

واذا ثبت خفاء اجماع الصحابة عليهم الذي هو في حيز
القلة المتناهية بالنسبة للسنة الكثيرة المتكاثرة فخفاء بعضها
عليهم اولى واجدر بالضرورة والبديهة .

الدليل السادس ان احاطة واحد بالسنة جميعها مستحسنة
علمه بجميع ما رواه الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم

وذلك امر متمذر مستحيل عادة لان عدد الصحابة كثير لا
يمكن احصاؤه واستقصاؤه كما قال الحافظ المراقى في
النيته :

والمد لا يحصيهم فقد ظهر ♦ سبعون الفا يتبوك وحضر
الحج اربعمون الفا وقبض ♦ عن ذين مع اربع الاف تنض

وكتب في شرحه الوسط على هذين البيتين ما نعه حصر
الصحابة رضي الله تعالى عنهم بالمد والاحياء متمذر لتفرقهم
في البلدان والبوادي وقد روى البخاري في صحيحه ان كعب
بن مالك قال في قصة تخلفه عن غزوة تبوك واصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم كثير لا يحصرهم كتاب حافظ يعني
الديوان اهـ

وقال ايضا في نكته على ابن الصلاح لاشك انه لا يمكن
حصر الصحابة بعد فشو الاسلام وقد ثبت في صحيح البخاري
ان كعب بن مالك قال في قصة تخلفه عن غزوة تبوك لا
يجمعهم كتاب حافظ يعني الديوان هذا في غزوة خاصة وهم
مجتمعون فكيف بجميع من رآه مسلما اهـ فكيف يمكن ان
يحيط واحد بجميع ما رواه الصحابة وقد علمت ان حصرهم
واحصاءهم غير ممكنين ولا يجادل عاقل في ان الاحاطة بما
رووه متوقفة على حصر عددهم ومعرفة أعيانهم وحيث
ذلك متمذر غير ممكن فالاحاطة بما رووه متمذرة غير
ممكنة ايضا .

وعلى فرض صحة حصر عددهم فيما قاله الحافظ ابو زرعة
السرازي ونقله عنه الحافظ المراقى في شرح الألفية

والحافظ في الاصابة من أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه وفي رواية ممن رآه وسمع منه فإنه غير خاسر = حتى على فرض صحة حصرهم في هذا العدد = تعسر احاطة واحد بما رواه مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة حتى لو فرضنا اجتماعهم في بلد واحد فكيف وقد تفرقوا في البلاد الاسلامية مشرقها ومغربها كما هو معروف في التاريخ ولهذا كان هذا العدد علة في استحالة الاحاطة بالسنة عند الحافظ أبي زرعة الذي حصرهم فيه لانه لما قيل له اليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث قال ومن قال ذا قلقل الله أنيابه هذا قول الزنادقة ومن يحصى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه اهـ .

فعل انكاره ان يحصى أحد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكره من كون عدد الصحابة مائة ألف وأربعة عشر ألفاً مما يزيد تعذر الاحاطة بما رويوه وضوحاً ان هذا العدد الذي ذكره أبو زرعة روى عنه أضعاف مضاعفة من التابعين وهلم جرا الى عصر الائمة أضف الى هذا أن السنة لم تكن مدونة مجموعة في ذلك العصر بل كانت متفرقة بتفرق روايتها في البلدان والامصار ولم تكن للائمة = غير الامام أحمد = الرحلات الواسعة في طلب الحديث وروايتها

يل أن مالكا لم يخرج من العجاز وأبو حنيفة لم تكن له
 انما رواية السنة أما الشافعي فرحله معدودة محصورة
 لم تكن واسعة كرحلة حفاظ الحديث الذين تصدوا لروايته
 وجمعوا وقتهم مقصورا على طلبه وجمعه ، ومن الجلي البين
 أن سببا واحدا من هذه الاسباب المذكورة في هذا الدليل
 يكفي في بيان تمذر احاطة احد الائمة بجميع السنة
 واستحالتها عادة فكيف بها مجتمعة يؤيد هذا ويزيده بيانا

الدليل السابع وهو ما رواه ابن سعد في الطبقات عن
 مالك قال لما حج المنصور قال لي عزمت على ان امر
 بكتبك هذه التي وضعتها فتتسخ ثم أبعث الى كل مصر من
 أقطار المسلمين منها نسخة وأمرهم ان يحملوا بها فيها
 ولا يتمدوه الى غيره فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا فان
 الناس قد سبقت اليهم اقاويل وسمعوا احاديث ورووا
 روايات وأخذ كل قوم بما سبق اليهم ودانوا به فدع الناس
 وما اختار أهل كل بلد منهم لانفسهم وفي رواية ان المنصور
 قال له ضع كتابا في العلم تجمع الناس عليه فقال له ما
 ينبغي يا أمير المؤمنين ان تحمل الناس على قول رجل واحد
~~يعتقدون~~ ويصيب وانما الحق من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وقد تفرقت أصحابه في البلدان وقلد أهل كل بلد من
 حار اليهم فاقر أهل كل بلد على ما عندهم وفي العلوية لابي
 نعيم عن مالك قال شاورني هارون الرشيد ان يعلق الموطن
 في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت لا تفعل فان

اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع
وتفرقوا في البلدان وكل مصيب اه فهذا اقرار
صريح من مالك بعدم علمه بجميع السنة وقد علل ذلك
بما قرناه سابقا من تفرق الصحابة الراوين لها في البلدان
وانتشارهم في الامصار واخذ اهل كل بلد عنهم ما تحملوه،
من السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم وعملوا به .

وهذا العذر الذي ابداه مالك عذر معقول يويده الواقع
ولذلك قبله الخليفتان ورجعا عما كان اعتزما عليه من
حمل الناس على العمل بمذهب واحد وان صنيع مالك هذا
ليدلنا على مقدار امانته العلمية وانصافه واعترافه بالعق
اذ لم ينتهز هذه الفرصة لينشر رايه ويذيع مذهبه في سائر
الاقطار ببريق السيوف وقوة السلطان وقد سأل الرشيد
مالكا فقال لم تر في كتابك ذكرا لعلي وابن عباس فقال لم
يكونا ببلدى ولم ألق رجالهما رواء الخطيب عن ابي بكر
الزبيرى ومراد الرشيد انه لم يذكرهما ذكرا كثيرا والافى
الموطا احاديث عنهما .

وجواب مالك عما قاله الرشيد دليل قوى ايضا على ان
تفرق الصحابة في البلاد الاسلامية من الاسباب التي يعتمد
معها الاحاطة بالسنة واقرار هذا الامام الذى كان من احفظ
الائمة وأطولهم باعا وأكثرهم اطلاعا على السنة حتى قال
فيه الامام الشافعى اذا جاء الاثر فمالك النجم كاف في
ابطال دعوى المقلدين دال على كذبهم فيما يزعمون

الدليل الثامن ان الائمة كثيرا ما يتعمد اجتهادهم فيرجعون عن قول الى غيره وهذا من الاداة الجلية على خلفاء بعض الادلة عليهم وبيان ذلك ان الامام قد يحتج اما قاله بظاهر آية أو حديث أو موجب قياس لظنه ان لا نص في تلك المسألة ثم بعد ذلك يقف على نص خاص يقتضي على الدليل الذي تمسك به فيرجع حينئذ عن قوله الى ما يقتضيه النص فمن هنا ينشأ القولان والاقوال المتناقضة المروية عن الامام حيث يروى عنه في المسألة الواحدة قول بالوجوب وقول بالتحريم وآخر بالاباحة كما لا يخفى على من له ادنى العلم بعلم الفقه .

هذا ان اتفق اطلاعه على النص المقتضى لرجوعه عما ذهب اليه وقد لا يتفق له ذلك فيستمر على قوله الاول وهذا هو الذي دهمي الامام الشافعي الى الرجوع عن مذهبه القديم الذي أملاه بالعراق الى مذهب جديد وضعه بمصر حتى صار المذهب القديم لا عمل به الا في مسائل قليلة لم ينص الشافعي على رجوعه عنها بل قال علماء مذهبه ان قوله القديم سم يبق قولاً له فلذلك لا تصح نسبته اليه الا على سبيل المجاز وباسم ما كان عليه ففي شرح المهذب للنووي دل مسألة فيها قولان للشافعي رحمه الله تعالى قديم وجديد فالجديد هو الصحيح وعليه العمل لان القديم مرجوع عنه وقد ايدى بعد هذا بتليل وقال بعض اصحابنا اذا نص المصنف على خلاف قوله لا يكون رجوعاً عن الاول بل يلازم له قولان قال

الدليل الثامن ان الائمة كثيرا ما يتعمد اجتهادهم فيرجعون عن قول الى غيره وهذا من الاداة الجلية على خلفاء بعض الادلة عليهم وبيان ذلك ان الامام قد يحتج اما قاله بظاهر آية أو حديث أو موجب قياس لظنه ان لا نص في تلك المسألة ثم بعد ذلك يقف على نص خاص يقتضي معنى الدليل الذي تمسك به فيرجع حينئذ عن قوله الى ما يقتضيه النص فمن هنا ينشأ القولان والاقوال المتناقضة المردية عن الامام حيث يروى عنه في المسألة الواحدة قول بالوجوب وقول بالتحريم وآخر بالاباحة كما لا يخفى على من له ادنى العلم بعلم الفقه .

هذا ان اتفق اطلاعه على النص المقتضى لرجوعه عما ذهب اليه وقد لا يتفق له ذلك فيستمر على قوله الاول وهذا هو الذي دهمى الامام الشافعي الى الرجوع عن مذهبه القديم الذي أملاه بالعراق الى مذهب جديد وضعه بمصر حتى صار المذهب القديم لا عمل به الا في مسائل قليلة لم ينص الشافعي على رجوعه عنها بل قال علماء مذهبه ان قوله القديم -م يبق قولاً له فلذلك لا تصح نسبته اليه الا على سبيل المجاز وباسم ما كان عليه ففى شرح المهذب للنووي دل مسأله فيها قولان للشافعي رحمه الله تعالى قديم وجديد فالجديد هو الصحيح وعليه العمل لان القديم مرجوع عنه وقد ايدى بعد هذا بتليل وقال بعض اصحابنا اذا نص المصنف على خلاف قوله لا يكون رجوعاً عن الأول بل يلازم له قولان قال

الجمهور وهذا غلط لأنهما كنصين للشارع تعارضا وتعذرا
الجمع بينهما يعمل بالثاني ويترك الاول ثم نقل عن امام
الحرمين انه قال معتقدي ان الاقوال القديمة ليست من
مذهب الشافعي حيث كانت لانه جزم في الجديد بخلافها
والمرجوع عنه ليس بمذهب للراجع اه وقال في باب تحريم
اواني الذهب من شرح مسلم الصحيح عند اصحابنا وغيرهم
من الأصوليين ان المجتهد اذا قال قولا ثم رجع عنه لا يبقى قولا
له ولا ينسب له قالوا وانما يذكر القديم وينسب للشافعي
مجازا وباسم ما كان عليه لا انه قول له الآن اه فتغير
اجتهاد الاثمة ورجوعهم عن كثير من أقوالهم أمر معلوم لا
يجادل فيه الا جاهل بما هو مدون في كتب الفقه ويكفي أن
تعلم أن تغير اجتهادهم حمل علماء الاصول على عقد مسألة خاصة
في كتب الاصول لبيان كيفية العمل في القولين المتعارضين
المرويين عن الامام ونصوا على ما نقلناه عن النووي أننا من
أن قولي الامام بالنسبة لمقلديه كالنصين المتعارضين بالنسبة
للمجتهد فكما أن المجتهد يجب عليه العمل بالمتأخر منهما
عند تعذر الجمع فكذلك المقلد يجب عليه ان يعمل بالمتأخر
من قولي امامه .

فهذا دليل قاطع مشاهد مستمد من واقع تصرف الاثمة
في المسائل الاجتهادية على بطلان ما يزعمه المقلدون .

الدليل التاسع على بطلان دعواهم ان الاحاطة بجميع
السنة لم تكن لاحد من الصحابة الذين عاشروا النبي صلى

الله عليه وسلم ولزموه مدة حياته ولم يفارقوه سفراً وحضراً
وكانوا احرص الناس على الاقتداء به والتمسك بهديه وكان
الوحي ينزل بين اظهرهم وبيانه يقع بمرأى منهم وسمع
بعيـث لو ادعى في حقهم أو حق بعضهم انه احاط بجميع
السنة لكان لهذا الا دعاء نوع قبول وله سبب معقول وعة
واضحة لان معاشرة شخص وملازمته حضراً وسفراً مع
الدواعي الباعثة على معرفة ما جلى وخفى من أحواله = كما
هو شأن الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم = لما يجعل
الانسان على خبرة تامة بما يصدر عنه من قول وفعل
ومع هذا فلا يمكن ان تجد احداً من الصحابة قد احاط
بسنته صلى الله عليه وسلم بل ما من أحد منهم الا وقد خفي
عليه بعضها حتى عمل أو أفتى بخلافها ومن تتبع ما جاء
عنهم من هذا وجد ما لا يحصى العدد وما لا يأتي عليه الحصر
ونقتصر هنا على ذكر بعض السنن التي خفيت على الخلفاء
الراشدين الذين هم سادات هذه الامة وافضلها واعلمها
بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وشؤونه وسنته .

فمن ذلك أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه مثل عن ميسرات
الجدة فقال مالك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في
سنة رسول الله من شيء فارجمني حتى أسأل الناس فقال
الناس فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه
وسلم اعطاها السدس فقال هل معك غيرك فقال محمد بن
مسleme الانصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة فأنفذ

لها رواه احمد وابو داود والترمذى وابن ماجه عن قبيصة
 ابن ذؤيب، ومن ذلك انه خفي عليه ان الشهيد لا دية له حتى
 اعلمه به عمر فرجع الى قوله كما رواه البخارى في صحيحه
 ومن ذلك انه احتج لما رآه من قتال مانعي الزكاة بالقياس
 حيث قال والله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فرد
 المختلف فيه الى المتفق عليه لان قتال الممتنع من الصلاة كان
 مجعما عليه بين الصحابة وكانت حجة عمر في مناظرته لأبي
 بكر هي قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس
 حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله
 ونفسه الا بحقه وحسابه على الله ومناظرتها في هذه المسألة
 ثم رجوع عمر الى ما رآه ابو بكر مخرجة في الصحيحين
 وغيرهما من كتب السنة وهي دالة على ان الاحاديث الصحيحة
 القاضية بان مانع الزكاة يقاتل حتى يعطيها لم تبلغ الصديق
 ولا عمر ولو بلغتهما لما خالف عمر ولا احتج ابو بكر بالقياس
 فمن الاحاديث القاضية بقتال مانعي الزكاة ما أخرجه البخارى
 ومسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا
 اله الا الله وان محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا
 الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم الا بحق الاسلام
 وحسابهم على الله ومنها ما أخرجه البخارى ومسلم والنسائي
 من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله

ويؤمنوا بي وبما جئت به فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم
واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله واخرج مسلم والنسائي
من حديث جابر بن عبد الله نحوه وفي الباب احاديث .

وخفى على عمر حكم دخول محل الطاعون والفرار منه
حتى اخبره عبد الرحمن بن عوف بالسنة فانه لما خرج الى
الشام وقدم سرغ لقيه ابو عبيدة بن الجراح واصحابه
فاخبروه ان الطاعون بالشام فاستشار المهاجرين الاولين
الذين معه ثم الانصار ثم مسلمة الفتح ف اشار عليه كل بما
راه ولم يخبره احد بسنة حتى جاء عبد الرحمن بن عوف
وكان متفيا في بعض حاجاته فقال ان عندي علما في هذا
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا كان بأرض
وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه واذا سمعتم به بأرض فلا
تقدموا عليه والحديث بطوله رواه البخاري ومسلم في
صحيحهما .

وخفى على عمر ايضا تيمم الجنب فقال لو بقي شهرا لم
يصل حتى يفتسل مع ثبوت الاحاديث بالتيمم للجنب فمنها
حديث عمران ابن حصين قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سفر ف صلى بالناس فاذا هو برجل معتزل فقال ما منعك ان
تصلي قال اصابتنى جنابة ولاماء قال عليك بالنعيد فانه
يكفيك رواه البخاري ومسلم وغيرهما ومنها حديث ابي ذر
قال اجتويت المدينة فامر لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
بابل فكنت فيها فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت هلك

أبو ذر فقال ما حالك فقلت كنت أتعرض للجناية وليس
قربي ماء فقال إن الصعيد ظهور لمن لم يجد الماء عشر
سنين رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجة والحاكم
والدارقطني وصححه أبو حاتم وغيره .

وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة وكان يهوى
المحرم عن التطيب قبل الاحرام وقبل الافاضة الى مكة بعد
رمي جمرة العقبة ووافقه في ذلك جماعة من الصحابة
ولم يبلغهم حديث عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه
وسلم لاحرامه قبل ان يحرم ولحله قبل ان يطوف بالبيت
رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وخفي عليه امر
الاستئذان حتى أخبره به أبو موسى الأشعري وأبو سعيد
الخدري كما في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي
سعيد الخدري قال كنت جالسا بالمدينة في مجلس الانصار
فأتانا أبو موسى فزعا قلنا ما شأنك قال ان عمر أرسل الى
ان آتية فأتيت بابه فسلمت ثلاثا فلم يرد علي فرجعت فقال
ما منعك ان تأتينا فقلت اني أتيتك فسلمت على بابك ثلاثا
فلم يردوا علي فرجعت وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع فقال عمر
أقم عليه البينة والا أوجعتك أحدكم أحد سمعه من النبي
صلى الله عليه وسلم! فقال أبي بن كعب لا يقوم معه الا أصفر
القوم فكنت أصفر القوم فقممت معه فأخبرت عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال ذلك قال النووي في شرح مسلم

معنى كلام أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه الإنكار على عمر
 في إنكاره الحديث وأما قوله لا يقوم معه إلا أصفر القوم
 فمعناه أن هذا حديث مشهور بيننا معروف لكبارنا وصغارنا
 حتى أن أصغرنا يحفظه وسمعه من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اه وخفي على علي نسخ النهي عن أكل لحوم الاضاحي
 وادخارها بعد ثلاث فكان يقول بتحريم ذلك مع ثبوت نسخه
 في احاديث كثيرة منها حديث سلمة بن الأكوع قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحى منكم فلا يصبح بعد
 ثلاثة وفي بيته منه شيء فلما كان في العام المقبل قالوا يا
 رسول الله نفعل كما فعلنا في العام الماضي قال كلوا واطعموا
 وادخروا فان ذلك العام كان بالناس جهد فآردت ان تعينوا
 فيها رواه البخاري ومسلم ومنها حديث عائشة رواه البخاري
 ومسلم ومنها حديث جابر رواه البخاري ومسلم ايضا وفي
 الباب احاديث عن جماعة من الصحابة وخفي عليه ان عدة
 المتوفى عنها اذا كانت حاملا وضع حملها فافتى هو وابس
 عباس وغيرهما بأنها تعتد بأبعد الاجلين ولم تبلغهم سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبيعة الاسلمية حيث
 افتاها النبي صلى الله عليه وسلم بان عدتها وضع حملها كما
 في صحيح البخاري ومسلم عن أم سلمة ان امرأة من اسلم
 يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها فتوفى عنها وهي حبلى
 فخطبها ابو السنا بل بن يملك فآيت ان تنكحه فقال والله
 ما يصلح ان تنكحي حتى تمتدى آخر الاجلين فمكنت قريبا
 من عشر ليال ثم نفست ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم

فقال انكحني وفي رواية للبخاري عن المسور بن مخرمة ان سبيته
 الاسلامية نكحت بعد وفاة زوجها بليال فجاءت الى السري (امر)
 فاستلثته ان تنكح فانث لها واقتى هو وجساعة من الصحابة
 بان المفوضة اذا مات عنها زوجها فلا مهر لها ولم تعلمهم
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه بان لها مهر
 مثلها ففي مسند احمد وسنن ابي داود والنسائي والترمذي
 عن علقمة عن ابن مسعود انه سئل عن رجل تزوج امرأة
 ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود
 لها مثل صدق نساؤها وعليها المدة ولها الميراث فقام معقل
 بن سنان الاسلمي فقال قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في بروع بنت واشق مثل ما قضيت ففرج بها ابن مسعود .

وقال هو وابن عباس وابن عمر لا يجوز للمحرم اكل
 صيد البر ولو لم يجد من اجله مع ثبوت السنة باهاحة اكله
 للمحرم اذا لم يجد له كما في صحيح البخاري ومسلم عن ابي
 قتادة الانصاري في قصة صيده الحمار الوحشي وهو غير محرم
 قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم لاصحابه وكانوا محرمين
 هل منكم احد امره او اشار اليه بشيء فقالوا لا فقال فكادوا
 ما بقي من لحمه وفي رواية احمد وابن ماجه باسناد جيد
 زيادة وهي قوله انما صدقته له وانه امر اصحابه ياكلون ولم
 ياكل منه حين اخبرته اني اصطدته له واخرج احمد وابو
 داود والنسائي والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم
 عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صيد البر حلال
 وانكم حرم ما لم تصيدوه او يجد لكم وفي الباب عن طلحة

رواه احمد ومسلم والنسائي وعن رجل من بهز رواه مالك في الموطا واحمد والنسائي وخفى على عثمان وعائشة وابن عباس وجابر وجماعة من الصحابة قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بان المتوفى عنها زوجها تعتد في بيت الموت حتى اخبرت عثمان بهذه السنة فريضة بنت مالك فقضى بها بعد ذلك ففى مسند احمد وسنن ابى داود والنسائي والترمذى وابن ماجه وصحيح ابن حبان ومستدرک الحاكم عن فريضة بنت مالك أن زوجها خرج في طلب أعبد له فقتلوه . قالت فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى أهلي فان زوجي لم يترك لي مسكنا يملك ولا نفقة فقال نعم فلما كنت بالحجرة ناداني فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فاعتددت فيه اربعة اشهر وعشرا قالت وارسل الى عثمان فأخبرته فقضى به بعد ذلك صحح هذا الحديث جمع من الحفاظ واعله ابن حزم وعبد الحق تبعاه بما هو متعقب وكان يرى اباحة اكل الصيد المحرم ولو صيد له فروى عنه ابن حزم باسناد صحيح انه كان يصاد له الوحش على المنازل ثم يذبح فيأكله وهو محرم سنتين من خلافته ثم ان الزبير كلفه فقال ما ادرى ما هذا يصاد لنا ومن اجلنا لو تركناه فتركه وهذا دال على انه لم يكن عنده ولا عند الزبير علم بالسنة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم في تحريم اكل الصيد على المعرم اذا صيد لاجله كما في حديث ابى قتادة الذى رواه البغارى ومسلم وغيرهما وقد تقدم وحديث جابر بن عبد الله

الذى رواه احمد وابو داود والترمذى والنسائى وغيرهم وقد
تقدم ايضا .

وفي الباب احاديث عن جماعة من الصحابة في تعريم اهل
الصيد على المعرم مطلقا لا كنها مقيدة بحديث ابنى قتادة
وحديث جابر المتقدمين جمعا بين الاحاديث المختلفة .

واكل عثمان من الصيد الذى صيد لاجله مدة سنتين من
خلافته دال على انه لم تبلفه الاحاديث المطلقة التى قاز
بمقتضاها على وغيره على ما نقلناه سابقا ولا الاحاديث
المقيدة اباحة اكله للمعرم بما اذا لم يصد له وقد روى مالك
في الموطا عن عبد الرحمن بن عامر قال رايت عثمان بن
عفان بالمرج وهو محرم اتى بلحم صيد فقال لا صحابه كلوا
فقالوا اولا تاكل انت فقال انى لست كهيتكم انما صيد من
اجلى .

وهذا الاثر يؤيد الاثر الذى رواه ابن حزم ونقلناه عنه
انفا فكلاهما يدل على رجوع عثمان عن رايه انى استمر
عليه سنتين من خلافته كما في رواية ابن حزم غير ان ابن
حزم قال ان رجوعه ليس عن دليل عنده بل رجوعه عنه كان
عن رأى واستحسان واحتج لما قاله بما جاء في الاثر السابق
نقله عنه من قول الزبير لمثمان ما ادرى ما هذا يصادك ومن
اجلنا لو تركناه فتركه ولاكن ما قاله ابن حزم خطأ ظاهر
والصواب ان سبب رجوعه عن رايه هو ما روى من انه اهدر
له صيد كان قد صيد لاجله فهم باكله فاعبره على ان النسبي

صلى الله عليه وسلم رد لحما اهدى له فرجوعه كان من دليل
 كما يفيد هذا الاثر الذى ذكره ابن تيمية في رفع المذم
 لا من رأي واستحسان كما قال ابن حزم اذ ليس من المقول
 ان يرجع عثمان عن رأيه الذى استمر عليه مدة سنتين
 لمجرد كلام الزبير وتنبيهه الذى لم يؤيده بأي دليل يوجب
 الرجوع عن رأى دان به وعمل بمقتضاه هذه المدة الطويلة
 لولا ان اخبره علي بالسنة الدالة على تحريم ذلك صلى المذم
 اما ما يفيد الاثر الذى رواه ابن حزم من رجوعه عندما
 كلمه الزبير وقال له لو تركناه فان الظاهر ان الزبير لم
 يكلمه ولم ينبهه على تركه الا بعد ان اخبره علي بالسنة
 فرجوعه كان سابقا عن تنبيه الزبير لكن اتفاق تنبيه الزبير
 له على تركه عند رجوعه عن رأيه للسنة التى اخبره بها
 علي هو الذى حمل الراوى الذى روى الاثر الذى ذكره ابن
 حزم على فهم ما فهمه من رجوعه عن رأيه لمجرد كلام الزبير
 المأرى عن الحجة فافترى ابن حزم بما فهمه الراوى بسبب
 الاتفاق الذى اشرنا اليه فادعى ان رجوعه انما هو رأى منه
 واستحسان ليتم له ما ذهب اليه من جواز اكل المحرم الصيد
 الذى صيد لاجله وقد علمت ان ما قاله لا دليل عليه سوى ما فهمه
 الراوى لذلك الاثر وهذا كله بحث في سبب رجوعه عن رأيه
 والا فغفاه السنن الدالة على تحريم اكل المحرم من الصيد
 الذى صيد لاجله عليه امر مقطوع به كما بيناه بدليله فما
 تقدم . هذا قل من كثر مما خفى على الخلفاء الراشدين

اورده ماء ليهون عليها على غيره مما لم نورد هنا والا فليس
 بغيرنا ما عصى عليهم وعلى غيرهم من الضعفاء من المسلمين
 التي عداوا او افتقوا بخلافها لعدم علمهم بها لدخولنا ما يمتلا
 وثاقها جهرا وقد اُثبت شرعت في جمع ذلك أثناء قراءة تسي
 للمحلي لاضحه الى ما اُثبت عليه في غيره من كتب السنة وكتب
 الخلاف واجمل ما يقع لي من ذلك وثاقها خاصا بهذه المسألة
 يكون مفيدا في بابها غير ان احتمالي بجمع الاحاديث التي
 مخالفتها بعض الأئمة وهي صحيحة لا معارضة لها أخرني عن
 الماضي فيما كنت شرعت فيه واذا من الله تعالى باتمام
 كتابي الاعلام، بما خالف فيه الأئمة السنة الصحيحة من
 الأحكام فاني سأجرد المزم لا تمام ما شرعت فيه نسأل الله
 سبحانه ان يطلع عنا الموانع .

والمقصود هو انه اذا ثبت خلفاء السن على سادات هذه
 الأمة والمضلة وأعلمها بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلكه مع ملازمهم له وحرصهم كل الحرص على معرفة
 سنة للاقتداء به فيها والقضاء عليه واتباع أثره كما هو
 معلوم لكل ذي خبرة بأحوالهم وسهرهم لخصاؤها على الأئمة
 الدين هم أنقص منهم فضلا وأقل علما مع بعد عهدهم عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أولى وأجدر بالضرورة لدى كل
 عاقل .

الدليل القاطع على بطلان دعواهم ما ثبت وصح عن كل
 واحد من الأئمة من الوصية بعرك قوله واتباع السنة اذا

كان قوله مخالفا لها فقد صحت عنهم كلهم هذه الوصية بروايات متعددة والألفاظ مختلفة وتواتر نقلها بين عامة الناس وخاصتهم واستوى في العلم بها عالمهم وجاهلهم . وهذه الوصية برهان قاطع على خفاء بعض السنن عليهم لا ينازع في دلالتها عليه الا جاهل بدلالة الألفاظ على معانيها لانها اعتراف واقرار منهم بذلك بلغ في الوضوح مبلغ البدهيات التي يعجز القلم عن شرحها ويكل اللسان عن بيانها اذ ليس بعد الضرورة والبديهة شرح وبيان اذ لو كانوا محيطين بالسنة كلها عالمين بجليها وخفيها كما يزعم المقلدون لكانت هذه الوصية مناقضة المناقضة التامة لمدلولها المطابقي واللازم باطل قطعا ومن الجلي الذي لا يجادل فيه عاقل انه لو كان الامر كما يزعم المقلدون لكان عكس هذه الوصية هو الصحيح المعقول المطابق للدعوى وهو ان يقول الائمة اذا كان قولنا مخالفا للسنة فلا تتركوه لانا لم نخالفها الا لدليل فمثل هذه الوصية هي التي تطابق دعوى المقلدين وتؤيدها كما هو واضح وحيث عدلوا عنها وامروا بعكسها فقالوا اذ كان قولنا مخالفا للسنة فاتركوه واعملوا بالسنة دل ذلك دلالة قاطعة على أنهم كانوا عالمين متحققين بخفاء كثير من السنن عليهم وان احاطتهم بها امر متعذر فلماذا ادوا ما على عاتقهم من الامانة العلمية ونصحوا اتباعهم وبينوا لهم ذلك حتى لا يخالفوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمادا على هذه الشبهة الواهية التي

تمسك بها جهلة المقلدين رغم تبرؤ الأئمة منها بأصرح
عبارة وأوضح بيان كما رأيت في وصيتهم .

ولئن خالف هذه الوصية وتجاهلها أهل الجهل والعناد من
المقلدة لقد عمل بها واهتدى بها إلى الحق العقلاء المنصفون
من اتباعهم فردوا كثيرا من أقوالهم المخالفة للسنة فما من
مذهب من المذاهب الأربعة إلا وفيه جماعة من المنصفين الذين
كانت لهم معرفة بالحديث وإطلاع على مدارك أقوال إمامهم
أدركوا بها حقيقة وصيته ومطابقتها للواقع فحرصوا على
تنفيذها وتطبيقها على كل ما هو مخالف للحديث من أقواله
حتى إن أصحاب الشافعي اتخذوا هذه الوصية قاعدة من
قواعد المذهب بنوا عليها مسائل كثيرة واعتبروها من مذهب
الشافعي لموافقتها للحديث وإن لم يكن فيها نص من الشافعي
كما ردوا بها كثيرا من أقواله المخالفة للحديث عملا بقوله
إذا صح الحديث خلاف قلبي فهو مذهبي واليك ما
قاله إمامان من أئمة مذهب الشافعي في شأن هذه الوصية
لتعلم كيف نظر العلماء الذين لهم الدراية التامة بالسنة
والفقه والأصول وغيرها من العلوم الشرعية إلى وصية
إمامهم واعتبروها دليلا قاطعا على خفاء بعض السنن عليه
وكيف نبذها جهلة المقلدين الذين لا خبرة لهم بالسنة
والفقه وراء ظهورهم كأنها لم تصدر من الأئمة الذين
يقلدونهم فلا الحق اتبعوا ولا بوصيتهم عملوا قال الإمام
النووي في مقدمة شرح المذهب عن الشافعي رحمه الله تعالى

انه قال اذا وجدتم فى كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا قولى وروى عنه اذا صح الحديث خلاف قولى فاعملوا بالحديث واتركوا قولى او قال فهو مذهبي وروى هذا المعنى بالفاظ مختلفة وقد عمل بهذا اصحابنا في مسألة التثويب واشتراط التحلل من الاحرام بعذر المرض وغيرهما مما هو معروف في كتب المذهب وقد حكى المصنف ذلك عن الاصحاب فيهما وممن حكى عنه انه افتى بالحديث من اصحابنا أبو يعقوب البويطى وأبو القاسم الداركي وممن نصر عليه ابو الحسن الكيا الطبرى في كتابه في اصول الفقه وممن استعمله من اصحابنا المحدثين الامام أبو بكر البيهقي وآخرون وكان جماعة من متقدمي اصحابنا اذا راوا مسألة فيها حديث ومذهب الشافعي خلافه عملوا بالحديث وأفتوا به قائلين مذهب الشافعي ما وافق الحديث ولم يتفق ذلك الا نادرا ومنه ما نقل عن الشافعي فيه قول على وفق الحديث وهذا الذى قاله الشافعي ليس معناه ان كل أحد راي حديثا صحيحا قال هذا مذهب الشافعي وعمل بظاهره وانما هذا فيمن له رتبة الاجتهاد فى المذهب على ما تقدم من صفته او قريب منه وشرطه ان يغلب على ظنه ان الشافعي رحمه الله تعالى لم يقف على هذا الحديث او لم يعلم صحته اهـ وقال الامام تقي الدين السبكي في رسالته التي شرح فيها قول الشافعي اذا صح الحديث فهو مذهبي ما ملخصه يمتار

انشافى عن مائر العلماء بأنه علق اقول بالحديث عسر
 صحتة فاذا صح كان قائلا به وجازت نسبته اليه وفي كسر
 الشافى هذا فوائد قد امتاز بها احداها الفائدة انسى
 قدمناها من جواز نسبته اليه وفيها ثلاثة أشياء احدها
 مجرد نقله عنه والثاني انه اذا اراد أحد تقليده فيه جاز
 له ذلك اذا كان ممن يجوز له التقليد والثالث اذا كان
 العلماء كلهم الا انشافى على مقتضى حديث وانشافى
 بخلافه لعدم اطلاعه عليه فاذا صح الحديث صارت المسألة
 اجماعية كأنه لم يكن خائف فيها الشافى ويبين بالحديث
 أن قوله مرجوع فيه أولا حقيقة له فلا ينسب اليه بل
 ينسب اليه خلافه موافقة لبقية العلماء فيكون اجماعا
 فينتقض قضاء القاضي بخلافه لمخالفة النص والاجماع ونو
 اتفق ذلك لغير الشافى ممن لم يقل مثل قوله كان نقض
 قضاء القاضي لمخالفة النص فقط لا لمخالفة الاجماع .

وما ذكره التقي السبكي من امتياز الشافى عن سائر
 العلماء فانما يرجع الى كون الشافى علق القول بالحديث
 على صحتة كما هو صريح فى كلامه وليس راجعا الى وصيته
 بالعمل بالحديث المخالف لقوله كما قد يتوهم من كلام التقي
 السبكي لان الوصية بالعمل بالحديث ثابتة عن كل واحد من
 الائمة كما تقدم وامتياز الشافى عن أبى حنيفة ومالك
 بهذا الاعتبار جلي واضح لانه لم يشترط فى العمل بالحديث
 الا ثبوته وصحته وعدم معارضة حديث آخر له فاذا صح ولم

يكن له معارض من السنة فالعمل به واجب عنده ويشارده في هذا الامام احمد فانه لم يشترط في العمل به الا ما اشترطه الشافعي من صحته وعدم معارضة حديث اخر له اما ابو حنيفة ومالك فقد بنى كل واحد منهما مذهبه على اصول خالف الحديث الصحيح من اجلها كما هو معروف في اصول الفقه وقد عاب عليهما علماء وقتها فمن بعدهم مسلكتهما هذا وانتقدوه أشد الانتقاد وبينوا فساد تلك الاصول وعدم صلاحيتها لمعارضة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يروي الغليل ويشفي العليل .

ومن وقف على ما كتبناه في نقض هذه الاصول في مقدمة كتابنا الاعلام تيقن ان معارضة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بها باطلة فاسدة عقلا وشرعا وعادة كما سيتيقن عندما يقف على ما حررناه هناك ان بعض الاصول المنسوبة لابي حنيفة التي خولف بسببها كثير من الاحاديث الصحيحة في مذهبه لم يقل بها نصا وتصريحا وانما اخذت من بعض تصرفاته في المسائل الفقهية التي راعى فيها الزمان والمكان وحال السائل مما لا يصح معه بحال من الاحوال ان يجعل ما اخذ من تصرفه قاعدة عامة مطردة وكذلك القول فيما جاء عن مالك من رده بعض السنن الصحيحة سدا للذريعة امر معذور كان من الممكن وقوعه في زمانه ومن اهل وقته مما لا يصح مع ملاحظته بقاء المنع من العمل بالحديث مستمرا بعد زمانه لارتفاع العلة التي من اجلها منع مالك

من العمل بالحديث والحكم المعلق على علة يرتفع بازتماعه
قطعا ولهذا كان من جهل المقلدين عدم ملاحظة ما ذكرنا
من اعتبار الزمان والمكان واحوال أهلها وتطبيق ما قد
مالك في عدم القول بموجب بعض الاحاديث من خشية
اعتقاد وجوب ما دلت عليه كما جاء عنه في صيام ستة ايام
من شوال الثابت بالاحاديث الصحيحة أقول من الخطأ البير
تطبيق هذه العلة انتى كره مالك من أجلها صيام ستة ايام
من شوال على ما بعد زمانه حتى يقال ان صيامها مكروه
في مذهب مالك لانا نعلم بالضرورة ان مالكا كان يعلم
علم اليقين ان هذه العلة لو عمل بها على اطلاقها لكانت دالة
على كراهة فعل كل سنة اذا ما من سنة من السنن المؤكدة
كركتي الفجر والوتر وغيرهما الا وتطبق عليها هذه العلة
وذلك يؤدى الى محوما يسمى سنة ومستحبا من الشريعة
الاسلامية وهذا امر لا يجهل احدا انه بلغ فى الفساد والبطلان
مبلغا لا يخفى على عاقل فضلا عن امام مثل مالك اذا فلا بد
ان مالكا قال بكراهة صيام ستة ايام من شوال وعللها
بما ذكرنا لاعتبارات خاصة دعتة للقول بذلك (1) كان
يكون قد رأى من أهل زمانه من اعتقد وجوب صيامها

(1) قال العلامة المطلع ابو سالم الدياشي فى رحلته ان ما هذا سبيله من
المكروهات لا يعبا به المحققون اذ اصحت به الاحاديث سيما مع انتفاء
العلة فلو اطرد ذلك لادى الى ترك السنن كلها او غاليتها المداوم عليها
لان المداومة عليها ذريعة الى ذلك وانما قال الامام بذلك فى مسائل
قليلة لعارض فى وقت اقتضى ذلك ثم ذكر سبب كراهة مالك صيام
سنة ايام من شوال وعلله بما لا يخرج عما قررتة وانتظر تمام كلامه
فانه نفيس جدا اهـ مؤلف

ثم ادرك انهم منسوبة اسقاط وجوبها أولى من مصنعة فعلها
 وهذا القول هو كل ما جاء عنه من القول بكراهة ما صحت
 إليه بالاحتياط وعال الداهية بهذه العلة هذا ما لا يجوز
 ان يحال على غيره ما جاء عنه من القول بكراهة ما جاءت
 إليه الصحيحة بالتم غيب في فعله ولكن المقننين اعمد
 الاعطاهم ما ذلرئاد يتقواون على مالك ما هو منه برىء وم
 يرد بهما على ان هذا انما هو ايضاح وبيان لمراد مالك
 وقصد وابداء لعادته والا فان هذا الاصل باطل في نفسه
 لا يصح ان يرد به ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من
 الذريعة التي الفاها الشارع ولم يعتبرها لا يجوز اعتبارها
 ولا يصح النظر فيما تؤدي اليه لان الغاء الشارع لها صيرها
 لغير معتبرة فلا معنى لرد الاحاديث الصحيحة لاجل مدعها
 هذا هو ما اتفق العلماء على انكاره ونازعوا فيه مالك والا
 فصار الذريعة التي تؤدي الى محظور قطعاً ولم يرد عن
 الشارع ما يدل على عدم اعتبارها فدعا امر متفق عليه
 في مائر المذاهب لا يختص به مالك عن غيره على ما هو
 مقرر في اصول الفقه وهذا بحث يجزنا اخوض فيه وتحقيقه
 في المراجع عن موضوع بحثنا وقد اطلت الكلام فيه وبينت
 اسان الامل مما يلى عليه ابو حنيفة ومالك مذهبهما
 اعالمنا الحديث الصحيح من اجله واقمت على ذلك من الادلة
 العقلية والفقائية ما لا يستغني عن الاطلاع عليه غير على
 السنة النبوية الاصل الثماني الشريعتنا المحمدية في مقدمة كتابي

الذى تقدم ذكره والمقصود هنا هو بيان ان وصية الائمة
باتباع الحديث وترك العمل بقولهم اذا كان مخالفاً له
من اقطع الادلة واسطع البراهين على خفاء بعض السنن
عليهم وعلى كذب دعوى المقلدين والا لم يكن لوصيتهم معنى
ولا فائدة ولا ثمرة واللازم باطل قطعاً فالملزوم مثله .

فهذه عشرة أدلة كلها تدل دلالة قاطعة على بطلان ما
زعمه المقلدون وتنقض نقضاً صريحاً واضحاً دعواهم العارية
عن أى سند يؤيدها ويقويها تلك النصوص التى نقلناها عن
العلماء أئمة الفقه والحديث والاصول الذين هم أعلم بحال
الائمة من كل جاهل لا علم له بحالهم ولا بمداركهم ومسالكهم
في الاجتهاد والله سبحانه وتعالى يهدينا لسبيل الرشاد، وكان
الفراغ من جمع هذه الرسالة زوال يوم الجمعة الثاني عشر
من ربيع الثاني سنة ست وسبعين وثلاثمائة وألف .

